PUBLIC

ABU DHABI PUBLIC HEALTH CENTRE | مركز أبوظبي للصحة العامة

الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

الدليـل

الإصدار (4.0)

يوليو 2024

جدول المحتويات

شكر وتقدير 4
1. القيادة، والالتزام والأهداف الإستراتيجية 5
1-1 التزام حكومة أبوظبي 6
1-2 الأهداف العامة 6
1-3 الغرض 6
1-4 فوائد تطبيق النظام 7
1-5 الخصائص المميزة للنظام 7
1-6 المحاسبة 10
1-7 نطاق الإطار العام للنظام 10
1-8 الالتزام بالمتطلبات 11
1-9 نطاق التطبيق 12
1-10 استقلالية الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية 12
1-11 التعاون والتنسيق الدولي 13
2. إدارة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية 14
2-1 هيكلية الإدارة 14
2-2 التفويض بشأن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية واعتماده 17
2-3 إدارة الاصدارات والتوزيع 17
2-4 تسجيل مقدمي الخدمات العاملين في مجال السلامة والصحة المهنية 17
2-5 تسجيل ممارسي السلامة والصحة المهنية 17
3. وثائق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية 18
3-1 هيكلة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية (الاصدار 4.0) 18
3-2 القرارات والقوانين الخاصة بالإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية 18
3-3 قائمة المصطلحات 20
3-4 الدليل الخاص بالإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية 20
3-5 العناصر الأساسية للنظام الإداري 20
3-6 آليات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية 20

7-3 أدلة الممارسة الفنية..... 21
8-3 المعايير والقيم الارشادية المهنية..... 21
9-3 الأدلة الفنية الارشادية..... 21
10-3 الوثائق الارشادية حول الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية 21
11-3 النماذج القياسية..... 22
12-3 نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بالكيان..... 22
4. المتطلبات الرئيسية للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية..... 23
1-4 إدارة المخاطر..... 23
2-4 الامتثال القانوني..... 23
3-4 الابلاغ عن الحوادث والتحقيق فيها ورفع التقارير..... 24
4-4 مراقبة أداء السلامة والصحة المهنية وإعداد التقارير..... 25
5-4 إدارة حالات الطوارئ والاستجابة لها..... 25
6-4 إدارة المتعاقدين..... 26
7-4 التدقيق والتفتيش..... 26
8-4 الإجراءات التصحيحية والوقائية..... 27
9-4 التدريب والتوعية والكفاءة..... 27
10-4 التشاور والتواصل..... 28
11-4 الإجراءات التشغيلية..... 29
12-4 ضبط الوثائق والاحتفاظ بالسجلات..... 29
13-4 المراجعة الإدارية..... 30
5. تطوير وتطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية لدى الكيان..... 31
1-5 نقطة الانطلاق للتطوير..... 31
2-5 خطوات تطوير وتطبيق نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية..... 31
3-5 إرشادات تطوير وتطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية..... 34
6. تاريخ تعديل الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية..... 35
7. مراجعة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية..... 37
8. سجل تعديل الوثيقة..... 38

شكر وتقدير

يسر مركز أبوظبي للصحة العامة أن يعرب عن عميق شكره وامتنانه للدعم الكبير الذي قدمه المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في تسهيل تطوير وإصدار الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، الذي هو حاليا أحد الأنظمة الفرعية لنظام الصحة العامة والصحة الوقائية لإمارة أبوظبي، والتي يقوم المركز بمتابعة تطبيقها بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.

يمثل الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية نتاج الجهود المشتركة للمركز وكافة السلطات المنظمة للقطاعات المعنية في الإمارة، والذين عملوا معا لإدماج المتطلبات التشريعية ذات العلاقة ضمن إطار موحد. ولكافة السلطات المنظمة للقطاعات (المذكورة أدناه بحسب ترتيبها أبجديا) خالص التقدير على مساهماتها القيمة وآرائها البناءة.

- دائرة البلديات والنقل
- دائرة الصحة - أبوظبي
- دائرة التنمية الاقتصادية – مكتب تنمية الصناعة
- دائرة التعليم والمعرفة
- دائرة الثقافة والسياحة
- دائرة الطاقة
- هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية
- هيئة البيئة – أبوظبي (تولت مؤخرا دور السلطة المنظمة لقطاع إدارة النفايات، من مركز أبوظبي لإدارة النفايات سابقا)

ونأمل أن يساهم الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية في ضمان توفير أماكن عمل تحفظ صحة وسلامة الجميع وفي بناء ثقافة السلامة والصحة المهنية في كامل الإمارة.

1. القيادة، والالتزام والأهداف الإستراتيجية

نظام إدارة السلامة والصحة المهنية عبارة عن آلية إدارية تقوم بإدماج كافة الجوانب المتعلقة بإدارة السلامة والصحة المهنية لدى الجهة المعنية بشكل نظام واحد متكامل، حيث يؤدي هذا التكامل الى تحقيق أهداف تلك الجهة بكفاءة من خلال خفض مخاطر السلامة والصحة المهنية.

يتطلب هذا النهج التكاملي أن يتم تجميع كافة الممارسات الإدارية الخاصة بمسائل السلامة والصحة المهنية لدى الجهة المعنية، وذلك بشكل نظام واحد يمكن تطبيقه من قبل الكيانات المنفردة، وبشكل متطلبات موازية على مستوى الإمارة. وعليه، فإن المكونات الإدارية المختلفة للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية تتطلب وجود ترابط قوي فيما بينها، للتأكد من وجود نظام كامل يعمل كوحدة واحدة على مستوى كل من الكيان المنفرد ومستوى الإمارة. أنظر الشكل رقم (1) أدناه.

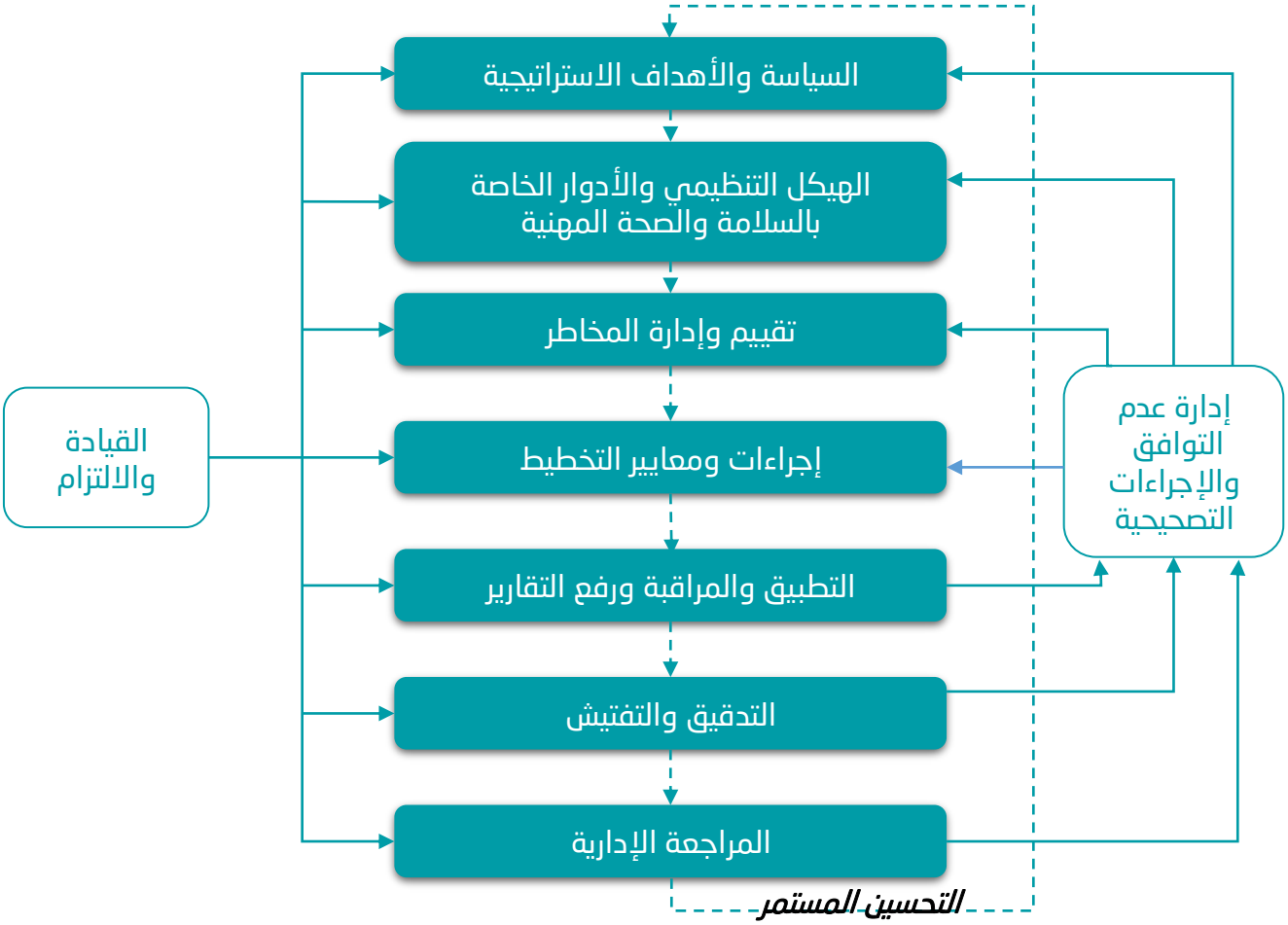

الشكل (1): المكونات الإدارية الرئيسية لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية

PUBLIC

يجمع الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية بين المتطلبات الرئيسية لعدد من المعايير العالمية، وهي *نظام إدارة الصحة المهنية والسلامة (ايزو 45001 - سابقا: أوهساس 18001)*، *وإرشادات تدقيق الأنظمة الإدارية (ايزو 19011)* و*مبادئ إدارة المخاطر (ايزو 31000)*، حيث يؤلف بينها في نظام واحد متكامل، يراعي التزامات وتطلعات حكومة أبوظبي، كما يراعي الخصائص المتفردة للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، والمطبق إلزاميا مقارنة بالتطبيق "الاختياري" لمعايير الأنظمة العالمية التقليدية.

1-1 التزام حكومة أبوظبي

إن حكومة إمارة أبوظبي ملتزمة بحماية وتعزيز صحة وسلامة الانسان لكافة قاطنيها.

وهذا الالتزام يمكن تحقيقه من خلال الشراكة بين القطاعات الحكومية والخاصة، بمساعدة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، وذلك بهدف التأكد من أنه يتم تنفيذ الانشطة التنموية في الإمارة بشكل مسؤول وآمن ومستدام.

الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية عبارة عن نظام إداري يعتمد على تحليل المخاطر وإدارة الأداء، ويتضمن تحديد أدوار ومسؤوليات كافة الأطراف المعنية، وتحديد الحد الأدنى من المتطلبات على مستوى الإمارة، بما في ذلك متطلبات إعداد وتطبيق أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية الخاصة بالكيانات المنفردة التي يطلب منها تطوير نظامها الداخلي الخاص بها. كما أنه منهجية تدرك وتراعي دور العلاقات المتشابكة بين الكيانات والعاملين والمتعاقدين والمجتمع وظروف مكان العمل في المساهمة في مختلف المخاطر.

2-1 الأهداف العامة

أهداف الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية تشمل الآتي:

- تحقيق التكامل بين القوانين والأنظمة الحالية ذات العلاقة بالسلامة والصحة المهنية.
- العمل كآلية إدارية لتحقيق الالتزام بمتطلبات القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالسلامة والصحة المهنية.
- التأكد من تعزيز وتحقيق رؤية حكومة أبوظبي.
- الدفع نحو التحسين المستمر في إدارة مسائل السلامة والصحة المهنية للوصول الى أفضل النتائج مع مراعاة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإمارة أبوظبي.
- تطوير المتطلبات الإدارية والفنية المناسبة لضمان معالجة مسائل السلامة والصحة المهنية بطريقة منهجية.

1-3 الغرض

تدرك حكومة أبوظبي الدور الإيجابي والمتنامي الذي تلعبه مؤسسات القطاعين الخاص والحكومي في تشجيع تحسين ممارسات السلامة والصحة المهنية.

ومن خلال وضع إطار عام لنظام واضح المعالم ومنظم جيدا ويمكن إدماجه في الأنشطة اليومية للكيانات، فإن إمارة أبوظبي تكون قد قدمت أداة تضمن النجاح طويل المدى في تحديد وتحقيق وتجاوز أهداف وغايات السلامة والصحة المهنية الخاصة بإمارة أبوظبي.

ويحدد الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية المتطلبات الدنيا اللازم تحقيقها من قبل الكيانات المستهدفة في الإمارة، بما في ذلك الكيانات الساعية لوضع نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية يتوافق مع نظام الإمارة.

لذا، فإنه على مؤسسات القطاعين الخاص والحكومي أن تلتزم بمتطلبات القوانين المحلية والاتحادية ذات العلاقة، وأن تسعى جاهدة لتجاوز تلك المتطلبات، بما في ذلك من خلال تطوير وتطبيق والمحافظة على نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية عندما يُطلب ذلك منها رسمياً من قبل السلطة المنظمة للقطاع المعني.

1-4 فوائد تطبيق النظام

يؤدي التطبيق الفعال لمتطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية من قبل الكيانات إلى تحقيق الفوائد التالية:

- تحسين معايير السلامة والصحة المهنية.
- خفض الإصابات والأمراض والحوادث في أماكن العمل.
- تقليل المخاطر والمطالبات التي تقع على عاتق المؤسسات.
- توفير أنظمة قوية للصحة المهنية.
- تحسين الكفاءة المؤسسية.
- تحسين مستوى رفاه ومعنويات العاملين.

1-5 الخصائص المميزة للنظام

بالرغم من أن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية يضم الميزات الرئيسية للمعايير العالمية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، إلا أنه يضم عدداً من الخصائص المهمة المميزة (الشكل 2)، والتي وتشمل:

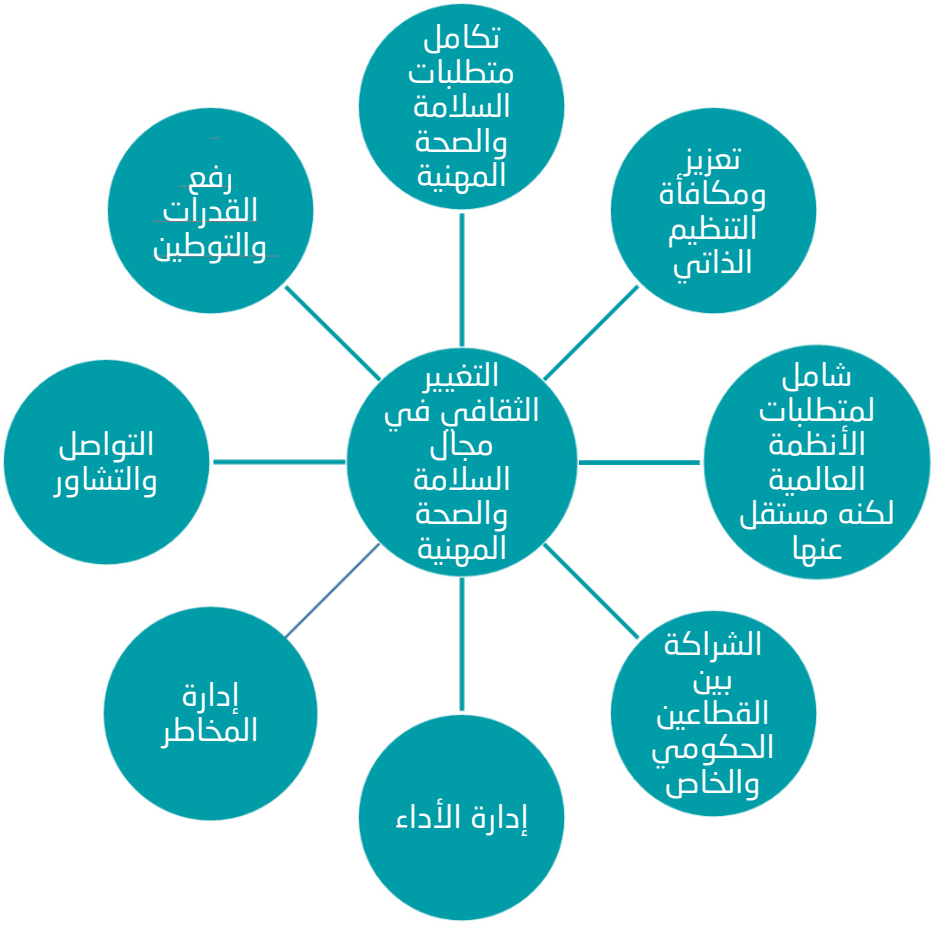

الشكل (2): الخصائص المميزة للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

- **تكامل متطلبات السلامة والصحة المهنية:** يركز الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية على تفادي الازدواجية والتداخل في المتطلبات القانونية للسلامة والصحة المهنية، من خلال عملية منظمة لإدماج متطلبات السلطات المحلية والاتحادية المختصة ذات العلاقة ضمن النظام. للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (1.0) - تكامل متطلبات السلامة والصحة المهنية في إمارة أبوظبي.*

- **تعزيز ومكافأة التنظيم الذاتي**: من المحبذ للكيانات أن تبادر ذاتيا لاستكشاف وكشف وتصحيح ومنع المخالفات للقوانين ذات العلاقة. ومن خلال تطبيق هذه المفاهيم فإنهم قد يستفيدون من خلال إخضاعهم لإجراءات رقابية أقل، ومن خلال تجنب المخالفات والقضايا ذات العلاقة بالسلامة والصحة المهنية.

- **شامل لمتطلبات الأنظمة العالمية لكنه مستقل عنها في التطبيق**: يتضمن النظام المكونات الرئيسية للأنظمة العالمية ذات العلاقة، لكنه لا يشترط حصول الكيانات على الشهادات الخاصة بتلك الأنظمة العالمية من قبل طرف ثالث إذا لم تكن الكيانات راغبة في ذلك.

- **الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص**: تم تصميم النظام بحيث يشجع التفاعل والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، وبصفة خاصة التفاعل بين الكيانات والسلطات المنظمة للقطاعات المعنية.

- **إدارة الأداء**: يتطلب النظام من القطاعات المعنية والكيانات المطلوب منها تطوير نظامها الداخلي الخاص بها، أن تضع أهدافا ومستهدفات لأدائها في مجال السلامة والصحة المهنية، وأن تطبق برنامجا للرقابة. فلكي تحصل الكيانات المستهدفة وأن تحافظ على الاعتماد لأنظمتها، فإن عليها الالتزام بمتطلبات الرقابة وإعداد التقارير الواردة ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

- **ادارة المخاطر**: أحد أهم خصائص النظام هو التركيز على إدارة المخاطر، والتي توفر منهجية منظمة لرصد وتحديد أخطار ومخاطر السلامة والصحة المهنية، لأن إدراك كافة هذه الأخطار والمخاطر يسمح بقياس المخاطر وترتيبها من حيث الأولوية، واتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من الخسائر. وبالرغم من أن وجود برنامج فعال لإدارة المخاطر لا يزيل جميع مخاطر السلامة والصحة المهنية، إلا أن وجود برنامج مناسب ومطبق لإدارة المخاطر عنصر أساسي لضمان الالتزام بتقليل أو منع الخسائر.

- **التواصل والتشاور**: يعتبر التواصل والتشاور من المتطلبات الأساسية للنظام، حيث يجب على أصحاب العمل التشاور مع العاملين والعمل معهم لمنع أو خفض الإصابات والامراض الناجمة عن العمل، ولتعزيز صحتهم ومستوى رفاههم. وهذا العمل لا يندرج فقط ضمن المسؤولية القانونية، بل إن هناك فوائد حقيقية ستعود على صاحب العمل من خلال تطبيق والمحافظة على مبدأ التشاور، والذي سيضمن توفر مكان عمل صحي وآمن، كما سيضمن أن ممارسات وبرامج واجراءات العمل يتم بناؤها والمحافظة عليها فعليا من قبل الأشخاص الذين سيكون عليهم العمل من خلالها والاسترشاد بها.

- **رفع القدرات والتوطين:** من الخصائص الأساسية للنظام التركيز على بناء ورفع القدرات ضمن إمارة أبوظبي في مجال اختصاص السلامة والصحة المهنية. ومن المكونات الأساسية لبناء ورفع القدرات التشجيع الايجابي والفعال لمواطني الإمارة على المشاركة في تطبيق أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية.

- **التغيير الثقافي**: أحد الأهداف طويلة الأمد من الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية هو تحقيق التغيير الثقافي لدى سكان الإمارة. ومن المقصود للإطار العام للنظام أن يعمل كأداة أساسية في عملية تحقيق التغيير الإيجابي في ثقافة السلامة والصحة المهنية للوصول بالإمارة إلى مستقبل أفضل من حيث السلامة والصحة.

6-1 المحاسبة

تقع على حكومة إمارة أبوظبي، ومركز أبوظبي للصحة العامة (السلطة المختصة)، والسلطات المنظمة للقطاعات، والكيانات الحكومية والخاصة، مسؤولية تحسين إدارة أنشطة السلامة والصحة المهنية في الإمارة.

وسوف تعمل حكومة إمارة أبوظبي مع الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق التوافق على المستوى الوطني فيما بين الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التي يتم تطويرها وتطبيقها لحماية السلامة والصحة.

كما سيعمل مركز أبوظبي للصحة العامة على تشجيع واستمرار التواصل المفتوح والحوار البناء بشأن مسائل السلامة والصحة المهنية مع الجهات الحكومية الأخرى والسلطات المنظمة للقطاعات المعنية والمؤسسات العالمية ذات العلاقة وعموم المجتمع، وعلى أن تكون القرارات والاجراءات شفافة ومتاحة للاطلاع إلى أقصى حد ممكن عمليا.

لمزيد من التفاصيل حول الأدوار والمسؤوليات، يرجى الرجوع الى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (1) - الأدوار والمسؤوليات والتنظيم الذاتي.*

7-1 نطاق الإطار العام للنظام

يحدد الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية المتطلبات الواجب الالتزام بها، بما في ذلك عند تطوير وتطبيق وصيانة نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية هدفه تمكين أي كيان عالي المخاطر من السيطرة على مخاطر السلامة والصحة المهنية الخاصة به، ومن التحسين المستمر لأدائه في مجال السلامة والصحة المهنية.

يستند نظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية على تقييم وإدارة المخاطر. وعليه، فهو يراعي أن ليست كل الأعمال تشكل درجة عالية من الخطورة، ويتضمن، بناء عليه، آليات وإجراءات تسمح بإدارة أعمال الكيانات دون أن تضيف عليها عبئاً كبيراً.

ويعتمد المدى المطلوب من أي كيان في تطبيق المتطلبات الإلزامية للإطار العام للنظام على عوامل مثل نوع النشاط الذي يقوم به الكيان ومدى تعقيد عملياته والمخاطر المرتبطة بها.

إن الغرض من هذا الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية هو توجيه كافة الجهات الحكومية والكيانات الخاصة في إمارة أبوظبي نحو توفير أماكن عمل آمنة وصحية للعاملين لديها.

وقد تم تصميم الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية بهدف ضمان سلامة العاملين وتعزيز واستمرارية أعلى درجة من الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي لهم، وذلك من خلال الوقاية من الأمراض، والسيطرة على المخاطر، وتكييف العمل وفقاً للعاملين وتكييف العاملين وفقاً لوظائفهم.

إن الهدف من جميع برامج السلامة والصحة المهنية هو إنشاء مكان عمل آمن. ومن خلال حماية العاملين سيقوم النظام أيضا بحماية الزوار والمتعاملين والموردين والمجتمعات المجاورة وغيرهم من أفراد المجتمع الذين يتأثرون بالنشاطات القائمة في مكان العمل.

8-1 الالتزام بالمتطلبات

إن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية هو المتطلب الرقابي الرئيسي في مجال السلامة والصحة المهنية في إمارة أبوظبي. ويعتمد التزام أي كيان بمتطلباته المختلفة على تصنيف الكيان تحت النظام.

يراعي الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية أنه ليست كل الجهات تقوم بمهام وأنشطة تنطوي على مستوى عالي من المخاطر. لذا يجب على كل من السلطات المنظمة للقطاعات أن تقوم بتنفيذ عملية لتحليل المخاطر، بهدف تحديد الأخطار والمخاطر الكامنة في جميع كيانات القطاع ذات العلاقة وتصنيف كل من تلك الكيانات بناء على مستوى مخاطره.

وسيكون هناك ثلاث مستويات لتصنيف الكيانات تحت الإطار العام للنظام، وتشمل:

- **تسمية الكيان على أنه عالي المخاطر:** في حال تمت تسمية الكيان رسميا من قبل إحدى السلطات المنظمة للقطاعات على أنه عالي المخاطر، فإنه يتوجب عليه:

1. الالتزام بجميع متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، بما في ذلك تطوير نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية يتوافق بشكل كامل مع متطلبات الإطار العام للنظام، واعتماد ذلك النظام من قبل السلطة المنظمة للقطاع المعني.
2. تعيين ما لا يقل عن شخص واحد بدرجة ممارس رئيسي سلامة وصحة مهنية كما هو معرف ضمن *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (7.0) تسجيل ممارسي ومقدمي خدمات السلامة والصحة المهنية .*

- **إبلاغ الكيان على أنه متوسط المخاطر:** في حال تم إبلاغ الكيان رسميا من قبل السلطة المنظمة للقطاع على أنه كيان متوسط المخاطر، فأنه يتوجب عليه:

1. الالتزام بمتطلبات *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية -الآلية (5.0) متطلبات السلامة والصحة المهنية للكيانات متوسطة المخاطر*، إضافة للالتزام بالمتطلبات الفنية الإلزامية ذات العلاقة ضمن الإطار العام للنظام (أدلة الممارسة، والآليات، والمعايير).
2. إن كان يوظف أكثر من 100 شخص، فعليه تعيين ما لا يقل عن شخص واحد بدرجة ممارس عام سلامة وصحة مهنية كما هو معرف ضمن *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (7.0) تسجيل ممارسي ومقدمي خدمات السلامة والصحة المهنية.*

- **إبلاغ الكيان على أنه منخفض المخاطر:** بعد ابلاغ الكيان رسميا من قبل السلطة المنظمة للقطاع على أنه كيان منخفض المخاطر، يجب إخضاع الكيان للتفتيش لضمان امتثاله لمتطلبات الإطار العام للنظام، وذلك ضمن الإطار الزمني الذي تحدده السلطة المنظمة للقطاع خلال عملية الإبلاغ.

وعلى جميع الكيانات، بغض النظر عن تصنيف مخاطرها، أن تمتثل للمتطلبات الفنية الإلزامية المحددة ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية وتنطبق على أنشطتها / أعمالها.

جميع الكيانات الاخرى:

روعي في عملية التسمية والإبلاغ ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية أن تتم على مراحل لضمان توفر الموارد المناسبة اللازمة لإدارة متطلبات التطبيق. وهذا يسمح للقطاعات بالتركيز على الكيانات ذات المخاطر الأعلى خلال المراحل الأولى، وذلك للتقليل من هذه المخاطر العالية بدلا من محاولة التركيز على جميع الكيانات في آن واحد. وعلى مدى فترة من الزمن سيتم تسمية أو ابلاغ جميع الكيانات العاملة في إمارة أبوظبي للالتزام بالمتطلبات ذات العلاقة ضمن الإطار العام للنظام، وبما يتوافق مع المخاطر الناتجة عن أعمالها.

وخلال هذه المرحلة، يجب على جميع الكيانات التي لم يتم تسميتها أو إبلاغها أن تعمل بشكل جاد لتحقيق الالتزام بمتطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، وذلك بشكل اختياري ما لم يتم إبلاغ الكيان بغير ذلك من قبل مركز أبوظبي للصحة العامة أو إحدى الجهات الحكومية المفوضة من قبله كسلطات منظمة للقطاعات.

9-1 نطاق التطبيق

ينطبق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية على كافة أماكن العمل في إمارة أبوظبي. ويجب على أصحاب العمل والمتعاقدين والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص الالتزام بالمتطلبات ذات العلاقة، رغم أن تطبيق الإطار العام للنظام سيتم على مراحل من خلال تسمية أو إبلاغ الكيانات بشكل رسمي ضمن القطاعات المعنية (أنظر القسم 2).

وفي حال وجود أي تعارض مع أي من القوانين و/أو الأنظمة المحلية أو الاتحادية السارية، فإنه يتم تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة.

10-1 استقلالية الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

يصف الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية الأهداف والمتطلبات العامة التي تحتاجها الكيانات عالية المخاطر لتطوير وتطبيق نظام داخلي متوافق لإدارة السلامة والصحة المهنية، كما يصف متطلبات الامتثال للكيانات التي تصنف على أنها متوسطة أو منخفضة المخاطر.

ولمساعدة القطاعات والكيانات، فإن المتطلبات الواردة في وثيقة *العناصر الأساسية للنظام الإداري* تشكل كافة المتطلبات اللازمة لإطار إداري ذاتي التنظيم. وعليه، فإن هذه الوثيقة ستمكن الكيانات عالية المخاطر من تطوير نظام إداري داخلي مستقل من خلال الاعتماد التام على الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية. كما أن هذه الوثيقة توفر للكيانات مرونة تسمح بإدماج متطلبات الإطار العام للنظام ضمن أي أنظمة إدارية قائمة لديها بالفعل.

ويعود للكيان اختيار النهج والآلية اللذين سيستخدمهما في تطوير وتطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص به. ومن المحتمل في حال الكيانات التي تطبق بالفعل مبادئ الأنظمة الإدارية العالمية المعروفة أنها ستجد من السهل لها أن تطور وتطبق نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية يتوافق مع متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

وبالمقابل، فإن أي نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية يتم إعداده من قبل أحد الكيانات بهدف تحقيق متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، سيكون قد تضمن بالفعل مكونات

مختلف معايير الأنظمة العالمية المعروفة والعناصر المرتبطة بها، مثل معيار إدارة الصحة المهنية والسلامة (ايزو 45001 - سابقا::أوهساس 18001).

11-1 التعاون والتنسيق الدولي

يعمل مركز أبوظبي للصحة العامة وبشكل جاد مع العديد من الهيئات التنظيمية الدولية المختصة بالسلامة والصحة المهنية ومع هيئات العضوية المهنية في هذا المجال بهدف تبادل المعلومات والخبرات. وقد تم اختيار هذه الجهات بناء على خبراتها السابقة والواسعة في تطبيق تشريعات السلامة والصحة المهنية وفي القضايا الفنية المرتبطة بهذا الموضوع.

ومن خلال توقيع مذكرات تفاهم مع هذه الأطراف تحقق الفائدة المتبادلة، فإن المركز يعتزم تطوير وتطبيق وإنفاذ تشريعات للسلامة والصحة المهنية تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

2. إدارة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

2-1 هيكلية الإدارة

يعتمد الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية على وجود علاقات بناءة بين مركز أبوظبي للصحة العامة، والسلطات المنظمة للقطاعات المعنية، والسلطات المختصة الأخرى، ليس فقط في عملية تكامل وتطوير متطلبات السلامة والصحة المهنية، وإنما أيضاً في تطبيق ومراقبة وإنفاذ متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

ينص قانون إنشاء مركز أبوظبي للصحة العامة على أن للمركز تفويض بعض اختصاصاته لأية جهة حكومية أخرى أو تعهيد بعضها للقطاع الخاص بعد موافقة المجلس التنفيذي.

وعليه، يمكن للمركز التوصية للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي بشأن تعيين السلطة المنظمة لكل قطاع معني، حيث يقوم المجلس بتحديد المسؤولية عن تطبيق متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية في ذلك القطاع.

كما يمكن للمجلس التنفيذي، بناء على توصية من المركز، سحب التعيين كسلطة منظمة لأحد القطاعات.

من الايجابيات الرئيسية لهذه الهيكلية أن الجهات المكلفة كسلطات منظمة للقطاعات تمتلك الخبرة الفنية المتخصصة بشأن الكيانات والأنشطة ومخاطر السلامة والصحة المهنية ضمن القطاعات المعنية بها، وأنه يتوفر لهذه الجهات، من خلال قوانين التأسيس الخاصة بها، سلطة الترخيص وسلطة الزام الكيانات بتطبيق المتطلبات.

يوضح الشكل (3) الهيكل الإداري لتطبيق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

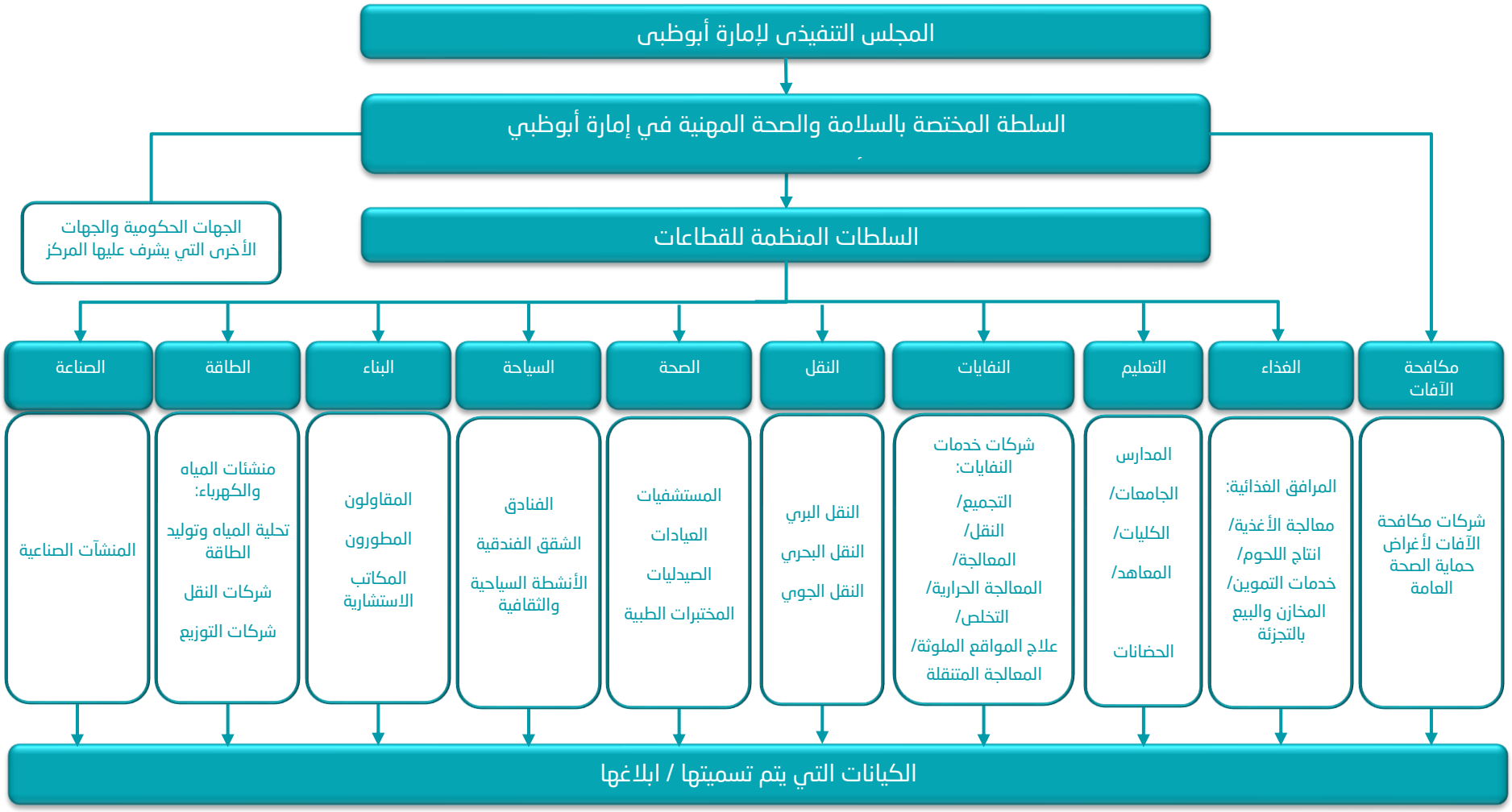

الشكل (3): الهيكل الإداري للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي لإدارة السلامة والصحة المهنية

ويتضمن النظام أدوار ومسؤوليات مفصلة تم تحديدها في *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري- العنصر (1) الأدوار والمسؤوليات والتنظيم الذاتي*، وفي *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (2.0) - إدارة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية*. ويوفر الشكل (4) أدناه لمحة عن توزيع الأدوار والمسؤوليات.

السلطة المختصة بالسلامة والصحة المهنية (مركز أبوظبي للصحة العامة)

الدور: الإشراف على مسائل السلامة والصحة المهنية على مستوى الإمارة، بما في ذلك من خلال:

1. المحافظة على الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.
2. مراقبة تطبيق متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.
3. الموافقة على الكيانات / الجهات التي سيتم تسميتها / إبلاغها للامتثال للمتطلبات الموضوعة.
4. ضمان مراجعة واعتماد أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية الخاصة بالجهات / الكيانات وفقا للمتطلبات الموضوعة.
5. إنشاء وصيانة قاعدة بيانات وتطبيق الكتروني للسلامة والصحة المهنية لاستخدام الأطراف المعنية.
6. وضع إطار مؤهلات لضمان كفاءة ممارسي ومقدمي خدمات السلامة والصحة المهنية.
7. وضع / متابعة البرامج / المواد الهادفة للتوعية بالسلامة والصحة المهنية.
8. إعداد حوافز لتعزيز وتشجيع تطبيق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية والحد من المخاطر.
9. التنسيق مع السلطات المعنية لإجراء المسوحات وجمع المعلومات حول مسائل السلامة والصحة المهنية.
10. إعداد تقارير حول أداء الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية على مستوى الإمارة.
11. تخويل الصلاحيات المتعلقة بتنظيم قطاع معين.

السلطات المنظمة للقطاعات

الدور: تطبيق متطلبات الإطار العام للنظام ضمن القطاع المعني بها بتخويل من المركز، بما في ذلك:

1. تحديد وتسمية / إبلاغ الكيانات للامتثال للمتطلبات الموضوعة وفقا لتصنيفها المعتمد من حيث مخاطرها.
2. مراجعة واعتماد أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية الخاصة بالكيانات التي تم تصنيفها / تسميتها عالية المخاطر.
3. مراقبة تطبيق متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية وأداء الكيانات المدرجة ضمن القطاع من خلال التدقيق و/أو التفتيش و/أو تقارير الأداء، بحسب الاقتضاء.
4. رفع تقارير الأداء إلى مركز أبوظبي للصحة العامة.

Entities (Government and Private)

الدور: إدارة مخاطر السلامة والصحة المهنية، والامتثال لمتطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية التي تتناسب مع تصنيفها من حيث مخاطرها، بما في ذلك:

1. إن كانت مصنفة عالية المخاطر، فعليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، وتأمين اعتماده من قبل السلطة المنظمة للقطاع أو المركز، والخضوع لتدقيق سنوي من قبل طرف ثالث، ورفع تقارير الأداء إلى السلطة المعنية أو إلى المركز بحسب الاقتضاء.
2. إن كانت مصنفة متوسطة المخاطر، فعليها الالتزام بمتطلبات الآلية (5) من الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.
3. الإبلاغ عن حوادث السلامة والصحة المهنية الخطيرة، وعند الاقتضاء، التحقيق فيها داخليا.

الشكل (4) - الأدوار في إدارة السلامة والصحة المهنية على مستوى الإمارة

2-2 التفويض بشأن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية واعتماده

مركز أبوظبي للصحة العامة هو المسؤول، وفقا لقانون إنشائه (أنظر القسم (2-3))، عن تطوير وتطبيق وصيانة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، بالتشاور والتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

2-3 إدارة الاصدارات والتوزيع

مركز أبوظبي للصحة العامة هو الجهة المسؤولة عن إدارة وتوزيع الاصدارات الخاصة بالإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

يتم حفظ وصيانة النسخة الأصلية من الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية لدى مركز أبوظبي للصحة العامة، حيث ستحدد هذه النسخة الإصدار الحالي المطبق من النظام بأكمله، وكذلك من كل وثيقة من وثائقه. ويتم إعداد التعديلات على الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية من قبل المركز واعتمادها وفق الإجراءات السارية فيه. ومع كل تغيير أو تعديل يتم زيادة رقم الاصدار للوثائق المتأثرة.

سيتم تحديد تاريخ سريان كل وثيقة في تذييل الوثيقة نفسها، حيث يمكن لهذا التاريخ أن يختلف عن تاريخ تحميل الوثيقة على الموقع الإلكتروني لمركز أبوظبي للصحة العامة.

سيحتوي الموقع الإلكتروني لمركز أبوظبي للصحة العامة على الإصدارات الحالية المطبقة من كافة وثائق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

2-4 تسجيل مقدمي الخدمات العاملين في مجال السلامة والصحة المهنية

توفر آلية تسجيل مقدمي الخدمات العاملين في مجال السلامة والصحة المهنية عملية مركزية هدفها التحقق بشكل موضوعي من مؤهلات و\أو كفاءة أي مؤسسة مهنية ترغب بالقيام بأنشطة وعمليات تتعلق بالسلامة والصحة المهنية في إمارة أبوظبي.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (7.0)* تسجيل *الممارسين ومقدمي الخدمات في مجال السلامة والصحة المهنية.*

2-5 تسجيل ممارسي السلامة والصحة المهنية

توفر آلية تسجيل ممارسي السلامة والصحة المهنية عملية مركزية هدفها التحقق بشكل موضوعي من مؤهلات و\أو كفاءة أي ممارس للسلامة والصحة المهنية (أي فرد) يرغب بأداء عمليات ذات علاقة بالسلامة والصحة المهنية في إمارة أبوظبي.

للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (7.0) تسجيل الممارسين ومقدمي الخدمات في مجال السلامة والصحة المهنية.

3. وثائق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

3-1 هيكلة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية (الاصدار 4.0)

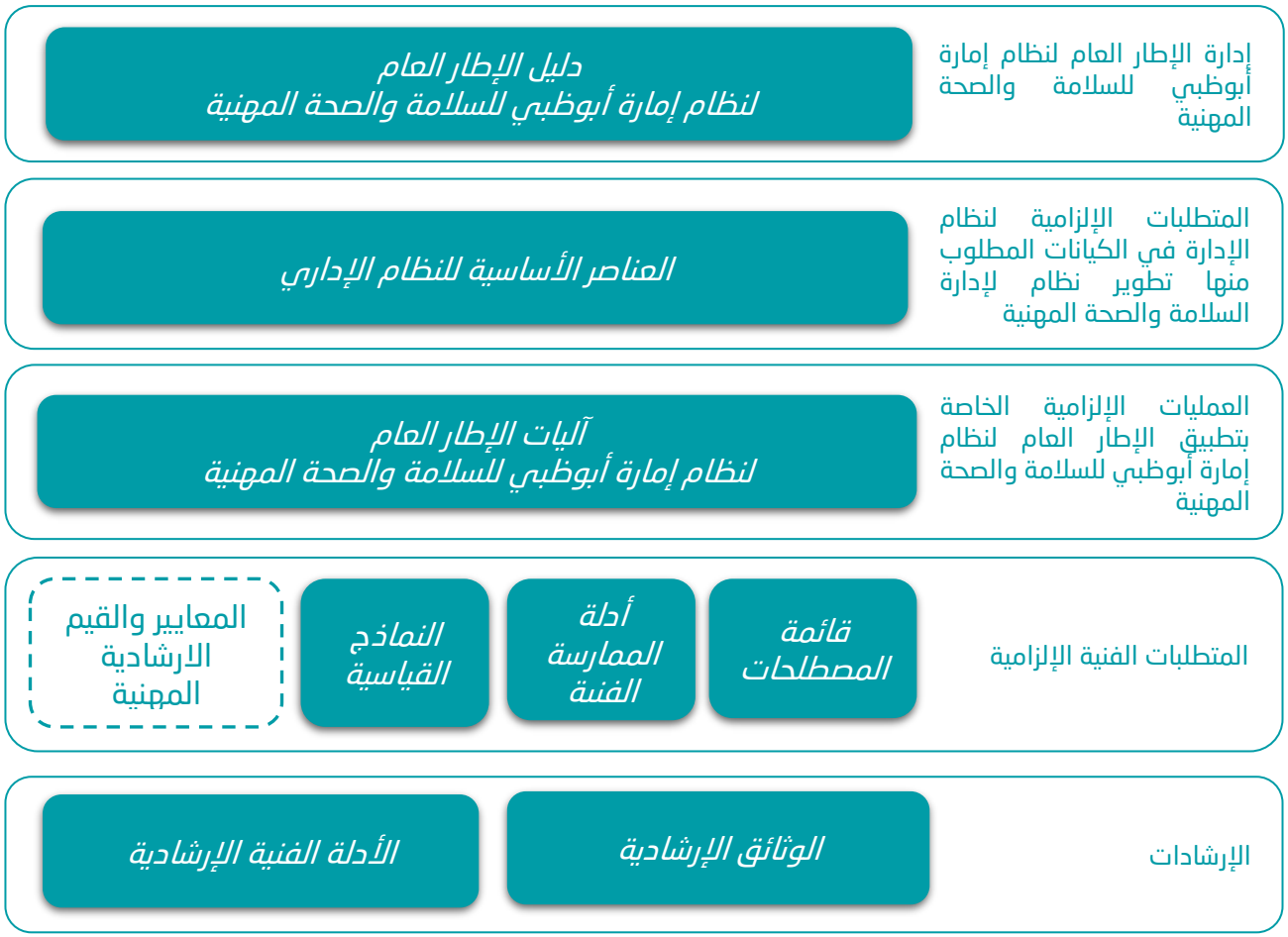

الشكل (5) - وثائق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

3-2 القرارات والقوانين الخاصة بالإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

بتاريخ 16 يونيو 2009، صدر قرار ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي رقم (42 لسنة 2009) بشأن "الإطار التشريعي لنظام إدارة البيئة والصحة والسلامة لإمارة أبوظبي".

ساهم القرار أعلاه والنظام المرتبط به (أي، الإطار التشريعي لنظام إدارة البيئة والصحة والسلامة لإمارة أبوظبي) في وضع الأسس وقاد إلى الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية الحالي، والذي يركز فقط على إدارة قضايا السلامة والصحة المهنية.

تلي ذلك عدد من القرارات التي صدرت عن المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي فيما يتعلق بمركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية (السلطة التي سبقت مركز أبوظبي للصحة العامة)، وهي:

- المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي -اللجنة التنفيذية – القرار رقم (2-جلسة 2010/3) بشأن إنشاء مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، الصادر بتاريخ 1 فبراير 2010.
- المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي – الأمانة العامة -التعميم رقم (12 لسنة 2010) بشأن تطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية من قبل الجهات الحكومية في إمارة أبوظبي، والصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2010.
- المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي – لجنة الأمن والعدل والسلامة -القرار رقم (034/5/12/ 2015) بشأن الموافقة على برنامج السلامة والصحة المهنية ضمن الخطة الإستراتيجية لإمارة أبوظبي 2016-2020، والصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2015.
- المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي -التعميم رقم (28 لسنة 2015) بشأن استخدام التطبيق الإلكتروني للسلامة والصحة المهنية "الأداء"، والصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2015.

بتاريخ 14 إبريل 2019 صدر القانون رقم (14 لسنة 2019) بإنشاء مركز أبوظبي للصحة العامة، والذي:

- نص على أن الهدف من المركز هو الحفاظ على صحة سكان الإمارة وضمان سلامة العاملين فيها من خلال تعزيز مفاهيم الصحة العامة والصحة الوقائية.
- عرف الصحة العامة على أنها أحد مجالات القطاع الصحي الذي يعنى (ضمن أمور أخرى) بالسلامة المهنية وحماية الأشخاص من الإصابة بالأمراض جراء الأعمال التي يقومون بها.
- كلف المركز بإعداد نظام الصحة العامة والصحة الوقائية لإمارة أبوظبي، وبرفعه إلى دائرة الصحة تمهيداً لاعتماده من المجلس التنفيذي
- عرف نظام الصحة العامة والصحة الوقائية لإمارة أبوظبي، على أنه النظام الذي يهدف إلى الحفاظ على صحة سكان الإمارة وضمان سلامة العاملين، ويحدد التزامات كافة الجهات والشركات والأشخاص المعنية بتطبيق أحكامه
- نقل إلى مركز أبوظبي للصحة العامة جميع حقوق والتزامات مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية اعتبارا من تاريخ سريان القانون، ونص على أن يستمر العمل بقرار ولي العهد رئيس المجلس التنفيذي رقم (42) لسنة 2009 المشار إليه أعلاه لحين نفاذ نظام الصحة العامة والصحة الوقائية.

وتلى ذلك صدور قرار رئيس دائرة الصحة رقم (43 لسنة 2022) بشأن نظام الصحة العامة والصحة الوقائية لإمارة أبوظبي، بعد اعتماده من المجلس التنفيذي. حيث تضمن هذا القرار:

- ثمانية (8) فصول موضوعية يحدد كل منها المسؤوليات الرئيسية للأطراف المعنية بموضوع كل فصل، ومنها الفصل الثالث بشأن السلامة والصحة المهنية.
- النص على أن يصدر رئيس دائرة الصحة القرارات والسياسات والتعاميم والأدلة والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام نظام. الصحة العامة والصحة الوقائية لإمارة أبوظبي، وعلى أن يستمر العمل بالقرارات والسياسات والتعاميم والأدلة والتعليمات المعمول بها لحين صدور القرارات والسياسات والتعاميم والأدلة والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام.

وعليه، أصبح نظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية أحد الأنظمة الفرعية لنظام الصحة العامة والصحة الوقائية لإمارة أبوظبي، والتي يقوم مركز أبوظبي للصحة العامة بمتابعة تطبيقها بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.

3-3 قائمة المصطلحات

تهدف قائمة المصطلحات إلى توحيد تعاريف وفهم المصطلحات الفنية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية والشائع استخدامها في إمارة أبوظبي. وهذا أمر أساسي في ظل تعدد الخلفيات الثقافية واللغات المتداولة في الإمارة.

وقد بُذل غاية الجهد لإدماج التعاريف الحالية لدى السلطات المختصة المعنية.

3-4 الدليل الخاص بالإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

تم تصميم هذا الدليل كي يعمل كمرشد شامل حول الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية والمتطلبات الخاصة به. ويوفر هذا الدليل فكرة عامة عن هيكلة ومنهجية الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، بالإضافة لوصف مختصر لمتطلباته الرئيسية.

يُمثل دليل الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية مصدرا ممتازا للوصول إلى فهم شمولي لمتطلبات السلامة والصحة المهنية في الإمارة والأدوات المتاحة لتحقيق هذه المتطلبات.

3-5 العناصر الأساسية للنظام الإداري

إن الهدف من وثيقة *العناصر الأساسية للنظام الإداري* المدرجة ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية هو تحديد المكونات الإلزامية لنظام الإدارة الواجب إدماجها في نظام إدارة السلامة والصحة المهنية لأي كيان تم تسميته على أنه عالي المخاطر. وهذه المكونات الرئيسية تحدد الحد الأدنى من المتطلبات لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية في الكيان.

أما المسائل والمواضيع الفنية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية فهي ليست مدرجة ضمن وثيقة العناصر الأساسية، بل تغطيها *أدلة الممارسة الفنية والآليات الخاصة بالإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.*

3-6 آليات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

تقدم الآليات وصفا للعمليات والإجراءات الإلزامية الخاصة بتطبيق الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية (مثل: إجراءات الإبلاغ عن حوادث السلامة والصحة المهنية). وتحتوي هذه الآليات على مخططات للعمليات ذات العلاقة وترتبط بها النماذج القياسية الخاصة بالإطار العام للنظام.

7-3 أدلة الممارسة الفنية

يحدد كل دليل من أدلة الممارسة الفنية الحد الأدنى من المتطلبات الفنية الإلزامية للسلامة والصحة المهنية في موضوع محدد (مثل معدات الحماية الشخصية). وعلى كل كيان التأكد من معرفة المواضيع التي تغطيها أدلة الممارسة الفنية ككل، والتأكد من الامتثال للمتطلبات الدنيا للمواضيع التي تشكل جزءاً من أعمالها.

أدلة الممارسة الفنية إلزامية لجميع الكيانات، بغض النظر عن تصنيف تلك الكيانات من حيث مخاطرها.

8-3 المعايير والقيم الارشادية المهنية

الهدف من وثيقة المعايير والقيم الارشادية المهنية (أنظر الملاحظة أدناه) هو أن تتضمن مستويات حد العتبة ومستويات التعرض المهني - أي مستويات التلوث المنصوص عليها قانونا ويجب عدم تجاوزها خلال فترة زمنية محددة ضمن مكان عمل محدد.

ملاحظة: المعايير والقيم الارشادية المهنية لم تكن متطلبات إلزامية منذ أول إصدار لها في سنة 2012، وهذه الوثيقة حاليا معلقة، لحين مراجعتها وتحديثها لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية مع مراعاة الوضع المحلي في إمارة أبوظبي. وحتى ذلك الوقت، يتعين على الكيانات الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية والقيم التوجيهية ذات الصلة المنصوص عليها في القوانين الاتحادية أو المحلية، كما أنه من المحبذ للكيانات تبني المعايير العالمية ذات العلاقة إلى الحد الممكن.

9-3 الأدلة الفنية الارشادية

يوفر كل دليل من الأدلة الفنية الارشادية معلومات وإرشادات غير إلزامية حول كيفية تحقيق إحدى المتطلبات كما تم تعريفها ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية. والإرشادات المعطاة ليست إلزامية، لكن ينبغي تبنيها إلا إذا تم اختيار ضوابط أو إجراءات عمل بديلة تؤدي إلى تحقيق مستوى مساوي أو أفضل مما توفره هي.

يتم تطوير الدلائل الفنية الارشادية بالتعاون بين مركز أبوظبي للصحة العامة والسلطات المختصة بالمواضيع ذات العلاقة. وهي تكون عادة بشكل وثيقة مساندة تابعة لأحد أدلة الممارسة الفنية المعتمدة.

10-3 الوثائق الارشادية حول الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

توفر كل وثيقة من الوثائق الارشادية معلومات ونصائح وتفسيرات غير إلزامية لأحد مفاهيم أو مبادئ الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

كما توفر هذه الوثائق تفسيرات تفصيليه للمبادئ والمفاهيم والعمليات الهامة الواجب إتباعها في تطوير وتطبيق نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية.

11-3 النماذج القياسية

حيثما تم مطالبة الكيانات أو السلطات المنظمة للقطاعات بأن تقدم تقارير بشأن معلومات محددة إلى السلطة المنظمة للقطاع المعني أو إلى مركز أبوظبي للصحة العامة، فقد تم تطوير نماذج قياسية للمساعدة في هذه العملية ولضمان توحيد المعلومات المقدمة.

12-3 نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بالكيان

على الكيانات التي تم تسميتها رسميا من قبل السلطات المنظمة للقطاعات المعنية على أنها عالية المخاطر، أن يقوم كل منها بتطوير وتطبيق وصيانة نظام مناسب لإدارة السلامة والصحة المهنية يغطي أخطار ومخاطر السلامة والصحة المهنية المحددة المرتبطة بأنشطة الكيان.

ويجب لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بالكيان أن يمتثل لمتطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

4. المتطلبات الرئيسية للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

4-1 إدارة المخاطر

أحد أهم متطلبات إدارة السلامة والصحة المهنية هو ضمان الإدارة السليمة للمخاطر ذات العلاقة.

تحتاج إدارة المخاطر لمنهجية منظمة لتحديد الأخطار وتقييم مخاطر السلامة والصحة المهنية. ويؤدي الفهم الكامل لكافة أخطار ومخاطر السلامة والصحة المهنية إلى تمكين الكيان من قياس المخاطر وترتيبها من حيث أولويتها، ومن اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل الخسائر. كما أن لإدارة المخاطر فوائد أخرى على الكيان، بما في ذلك:

- حماية العاملين والأشخاص الآخرين من الأذى.
- حماية سمعة الكيان وصورته العامة.
- زيادة استقرار العمليات.
- الوقاية أو التقليل من المسائلة القانونية.

لا يمكن لأي برنامج فعال لإدارة المخاطر أن يلغي كافة أخطار ومخاطر السلامة والصحة المهنية. إلا أن وجود برنامج مناسب ومطبق لإدارة المخاطر من المكونات الرئيسية لضمان التزام الكيان بتقليل الخسائر أو منعها.

أحد المكونات الرئيسية الأخرى لإدارة المخاطر هو إدارة التغيير ضمن الكيان (التغيير في العمليات، الآلات، المعدات، الموقع، المواد، المواد الكيماوية، الخ). وهذه العملية تضمن السيطرة على كل مرحلة من مراحل التغيير الجاري تنفيذه، كما تضمن التقييم المناسب لتأثيرات التغيير قبل إدخاله في مكان العمل. وهذا التقييم المسبق سيساعد في تلافي أي مشاكل قد تبرز بخلاف ذلك، مثلا من خلال استحداث مخاطر غير متوقعة للسلامة والصحة المهنية نتيجة تغيير غير خاضع للتحكم.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع الى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية -العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (2) - إدارة المخاطر.*

4-2 الامتثال القانوني

لتحقيق الامتثال للقوانين والأنظمة السارية، يجب على الكيانات أولا أن تعرف ما هي المتطلبات وكيف تؤثر على ما تقوم به. علما بأن الامتثال للمتطلبات القانونية هو أحد المتطلبات الرئيسية التي يجب أن يستند اليها أي كيان في إدارة السلامة والصحة المهنية، لأن التكلفة المحتملة لعدم الامتثال (مثل احتمال إلحاق الأذى بالعاملين أو المجتمع، أو الخسائر في العوائد المادية، أو التأثير السلبي على صورة الكيان ضمن المجتمع، إلخ) قد تكون عالية.

لذا ينبغي لأي نظام فعال لإدارة السلامة والصحة المهنية أن يتضمن عمليات للتمكين من:

- تحديد ونشر/تعميم المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى اللازم الامتثال لها.

- ضمان أن تؤخذ هذه المتطلبات في الحسبان ضمن جهود الإدارة في الكيانات.

وعليه، يجب لأي نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية أن يتضمن إجراء عمل لتحديد المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى اللازم الامتثال لها، وضمان الوصول إليها، وتحليلها لتحديد تأثيرها على العمليات الخاصة بالنظام. علماً بان "المتطلبات الأخرى" قد تشمل المعايير العالمية، أو أدلة الممارسة ذات العلاقة بأعمال وأنشطة الكيان، أو الاتفاقيات الدولية، أو المتطلبات المشابهة التي قد يلزم الكيان نفسه بها.

للاطلاع على المتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع الى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية -العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (9) - الالتزام والمراجعة الإدارية.*

3-4 الابلاغ عن الحوادث والتحقيق فيها ورفع التقارير

إن التحقيق في الحوادث أداة هامة لمنع تكرارها وكذلك لتحديد أي فرص للتحسين في إدارة السلامة والصحة المهنية. لذا يجب إخضاع الحوادث للتحقيق.

يتضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية متطلبات يجب على الكيانات المطلوب منها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية أن تراعيها، بما في ذلك:

- كفاءة من يحققون في الحوادث المهنية.
- متطلبات الإبلاغ ورفع التقارير، داخلياً وخارجياً.
- أدوار ومسؤوليات ذوي العلاقة الداخليين والخارجيين.

كما أن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية يتضمن متطلبات مفصّلة بشأن الإبلاغ عن حوادث السلامة والصحة المهنية والتحقيق فيها ورفع التقارير بشأنها وحفظ السجلات ذات العلاقة. وهذا يشمل نماذج قياسية بشأن الحوادث (النماذج G، G1، G2) وجداول زمنية محددة لرفع التقارير، كما يشمل جداول محددة بأنواع حوادث السلامة والصحة المهنية الواجب الابلاغ عنها، وهي:

- جدول الأحداث بالغة الخطورة.
- جدول الإصابات الخطيرة.
- جدول الأمراض المهنية الخطيرة.

للاطلاع على متطلبات الابلاغ عن الحوادث والتحقيق فيها ورفع التقارير، يرجى الرجوع الى:

- *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية -العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (7) - الرقابة والتحقيق ورفع التقارير.*
- *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (11.0) - الابلاغ عن الحوادث والتحقيق فيها ورفع التقارير.*

4-4 مراقبة أداء السلامة والصحة المهنية وإعداد التقارير

ينص الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية على متطلبات دقيقة يجب إدراجها في نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بأي كيان، وذلك لمراقبة وقياس ورفع تقارير الأداء في مجال السلامة والصحة المهنية. وأنشطة المراقبة هذه تمكّن الكيان من:

- تقييم أداء السلامة والصحة المهنية (مثلا، من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية، المراقبة الصحية، برامج خير وإسعاد العاملين)
- تحليل الأسباب الجذرية للمشاكل.
- تقييم الامتثال للمتطلبات القانونية.
- تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات تصحيحية.
- تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.

كما أن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية يتضمن متطلبات مفصّلة بشأن مراقبة أداء السلامة والصحة المهنية ورفع التقارير. وهذا يشمل نماذج قياسية خاصة بالأداء (النماذج E، E1، E2) وجداول زمنية محددة لرفع التقارير. كما يشمل بيانات محددة للأداء يجب رفع التقارير بشأنها، وتشمل:

- نتائج التدقيق السنوي من قبل طرف ثالث لبيان مدى الامتثال للمتطلبات.
- الحد الأدنى من مؤشرات الأداء الرئيسية للسلطات المنظمة للقطاعات.
- الحد الأدنى من مؤشرات الأداء الرئيسية للجهات الحكومية وكيانات القطاع الخاص.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية، يرجى الرجوع إلى:

- *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (7) - الرقابة والتحقيق ورفع التقارير.*
- *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (6.0) - مراقبة أداء السلامة والصحة المهنية ورفع التقارير.*

5-4 إدارة حالات الطوارئ والاستجابة لها

أحد المتطلبات الهامة لإدارة السلامة والصحة المهنية هو ضمان تطوير إجراءات أو برامج مناسبة لإدارة حالات الطوارئ.

بالرغم من أفضل الجهود التي يبذلها الكيان، إلا أن إمكانية وقوع حوادث وحالات طارئة تبقى قائمة. لذا فإن التحضير والاستجابة الفعالين يمكن لهما خفض الإصابات، وحماية العاملين والقاطنين في الجوار، وتقليل الخسائر في الممتلكات، وتقليل وقت التوقف عن العمل.

على إجراءات / برامج التحضير لحالات الطوارئ والاستجابة لها أن تحدد المتطلبات بشأن التالي:

- تقييم احتمال وقوع الحوادث والحالات الطارئة.
- منع وقوع الحوادث وما يصاحبها من تأثيرات سلبية.

- خطط / إجراءات الاستجابة للحوادث.
- الاختبار الدوري لخطط / إجراءات الطوارئ.
- تخفيف التأثيرات السلبية الناتجة عن الحوادث.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (6) - إدارة حالات الطوارئ.*

6-4 إدارة المتعاقدين

من واجب الكيانات التأكد من قيام المتعاقدين بأعمالهم بطريقة تضمن سلامة العاملين والمجتمع.

لهذا الغرض، يتضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية عددا من الخصائص التي منها:

- استحداث متطلب "المتعاقد الرئيسي" لأعمال البناء.
- منهجية منظمة لإدارة المتعاقدين، تغطي اختيارهم وتشغيلهم ومراقبتهم، بحيث يتم تقييم وخفض مخاطر السلامة والصحة المهنية الناتجة عن تشغيلهم.
- متطلبات إدارة المخاطر للعمل / الأعمال موضوع التعاقد.
- متطلبات تدريب المتعاقدين.
- متطلبات التواصل والتشاور.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (3) - إدارة المتعاقدين.*

7-4 التدقيق والتفتيش

من المهم جدا لأي كيان أن يتم معرفة وتصحيح النواقص في إدارة السلامة والصحة المهنية. وعليه، فإن على الكيان أن يبحث عن تلك النواقص بجد ونشاط، وأن يربط النتائج مع إجراءات تصحيحية و/او إجراءات وقائية مناسبة.

يتضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية متطلبات للتفتيش على جوانب السلامة والصحة المهنية وللتدقيق على الأنظمة الداخلية للكيانات. ومثل هذه العمليات الرقابية أمر اساسي لضمان فعالية إدارة السلامة والصحة المهنية. كما أن تحديد نواقص السلامة والصحة المهنية ورفعها للإدارة بشكل منهجي يعطي فرصة كبيرة من أجل:

- الإبقاء على تركيز الإدارة على مسائل السلامة والصحة المهنية.
- تحسين إدارة السلامة والصحة المهنية ومستوى أداء السلامة والصحة المهنية.
- التأكد من فعالية إدارة السلامة والصحة المهنية من حيث التكلفة المالية.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (8) - التدقيق والتفتيش.*

8-4 الإجراءات التصحيحية والوقائية

لضمان استمرار فعالية إدارة السلامة والصحة المهنية، يجب أن يقوم الكيان بتحديد حالات عدم الامتثال الفعلية والمحتملة واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة.

يتضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية متطلبات تفصيلية في هذا الصدد، حيث يجب على الكيانات أن تدرج هذه المتطلبات في نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بها.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (8) - التدقيق والتفتيش.*

9-4 التدريب والتوعية والكفاءة

من مسؤوليات الكيانات ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية أن تقوم بتحديد وتوفير التدريب اللازم لكافة العاملين والأطراف الأخرى ذوي العلاقة، والتأكد من فهمهم للمتطلبات الفنية والإجرائية في مجال السلامة والصحة المهنية التي تلزمهم لأداء أعمالهم بصورة تحفظ سلامتهم.

لهذا الغرض، يتضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية عددا من المتطلبات التي منها:

- توفير التدريب التعريفي المناسب لكافة العاملين الجدد والمنقولين.
- تحديد وتوفير التدريب اللازم في مجال السلامة والصحة المهنية لتمكين العاملين من القيام بأعمالهم بصورة تحفظ سلامتهم.
- ضمان امتلاك العاملين للكفاءات المناسبة للأعمال المطلوب منهم أداؤها.
- المحافظة، بحسب المتطلبات، على السجلات الخاصة بتدريب العاملين وكفاءتهم في مجال السلامة والصحة المهنية.

من متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية أن يتلقى جميع العاملين التدريب المناسب في مجال السلامة والصحة المهنية، وأن يغطي هذا التدريب الاحتياجات المختلفة لعديد الوظائف والمستويات في الكيان، وأن يتم إعداد وتوفير التدريب بشكل مناسب يراعي متطلبات اللغة والمستوى التعليمي للمتدربين. غير أن التدريب ليس إلا واحد فقط من العوامل التي تطور وتحافظ على كفاءة العاملين، والتي تعتمد عادةً على مزيج من التعليم والتدريب والخبرة. لذا، يضع الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية معايير لقياس والمحافظة على كفاءة الأفراد في تأدية مهامهم.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (5) - التدريب والتوعية و الكفاءة.*

10-4 التشاور والتواصل

إن التشاور والتواصل مع الأطراف ذوي العلاقة، وخصوصا مع العاملين، من متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، خاصة عند تطوير وتطبيق وصيانة أي نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية.

من خلال التشاور، يمكن لأصحاب العمل أن يصبحوا أكثر وعياً بمخاطر وأمور السلامة والصحة المهنية التي يتعرض لها العاملون، ويتاح للعاملين عرض مقترحاتهم حول كيفية حل مشاكل السلامة والصحة المهنية. كما أن المشاركة تُمكن العاملين من المساهمة في تحديد كيفية تنفيذ العمل بصورة تضمن السلامة.

يحتاج التواصل الفعال لآليات لنقل المعلومات من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى وبشكل أفقي بين الوحدات التنظيمية. وحيث أن العاملين يتواجدون على "الخط الأمامي" فإنهم يشكلون مصدراً ممتازاً للمعلومات والقضايا والاهتمامات والآراء.

يمكن للتشاور والتواصل الفعالين أن يؤديا إلى ما يلي:

- إظهار التزام الإدارة.
- ضمان الفهم الكامل للأدوار والتوقعات.
- تحسين قرارات الإدارة من خلال جمع الآراء المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية من مصادر أوسع.
- التزام أكبر من قبل العاملين نحو السلامة والصحة المهنية من خلال فهم أفضل لقرارات السلامة والصحة المهنية وملكية العاملين لمخرجات التشاور.
- انفتاح واحترام وثقة أكبر بين الإدارة والعاملين من خلال وصول كل طرف لفهم وجهة نظر الطرف الآخر.
- رفع معنويات العاملين ورضاهم الوظيفي من خلال إظهار صاحب العمل أنه يتم تقدير وجهات نظر العاملين وأخذها في الاعتبار.
- بيئة عمل أكثر صحة وزيادة في الإنتاجية.
- فرص للتعلم من خلال مشاركة المعلومات والمبادئ والآراء.
- التقليل من الإصابات والأمراض، والفوائد المترتبة عن ذلك لصاحب العمل والعاملين والمجتمع.

يقتضي التشاور الهادف والفعال أن يتم الاعتماد على معلومات وخبرات وآراء العاملين وتشجيعهم على المشاركة والمساهمة في تحسين ما لدى صاحب العمل من إجراءات أو أنظمة لإدارة السلامة والصحة المهنية في مكان العمل.

PUBLIC

وبالتالي، يجب لأي نظام فعال لإدارة السلامة والصحة المهنية أن يتضمن إجراءات عمل بشأن:

- التواصل والتشاور الداخلي (بين المستويات والوظائف المختلفة في الكيان).
- استدراج واستلام وتوثيق المعلومات والآراء من الأطراف الخارجية والاستجابة لها.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (4) - التواصل و التشاور.*

11-4 الإجراءات التشغيلية

في حال كانت هناك عمليات أو أنشطة معقدة و\أو تأثيرات هامة محتملة على السلامة والصحة المهنية، فإنه يجب لضوابط المخاطر أن تشتمل على إجراءات تشغيلية موثقة. وهذه الإجراءات يمكن لها أن تساعد الكيانات على إدارة مخاطر السلامة والصحة المهنية الخاصة بها، وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية، وتحقيق الأهداف الموضوعة، كما يمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً في تدريب العاملين.

لبرامج إدارة المخاطر دور حاسم في تحديد العمليات التي تحتاج لإجراءات تشغيلية موثقة وفي تحديد كيفية ضبط تلك العمليات. وفي تحديد العمليات والأنشطة التي تحتاج لأن تضبط، على الكيانات أن تنظر لما وراء العمل الإنتاجي أو الخدمي الروتيني، حيث يمكن لبعض الأنشطة، مثل صيانة المعدات، وإدارة المتعاقدين في موقع العمل، والخدمات المقدمة من الموردين، أن تؤثر بشكل كبير على أداء السلامة والصحة المهنية للكيان.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (9) - الالتزام والمراجعة الإدارية.*

12-4 ضبط الوثائق والاحتفاظ بالسجلات

لضمان أن يعمل الجميع باستخدام وثائق السلامة والصحة المهنية الصحيحة، فإنه لابد للكيان من أن يضبط تلك الوثائق، وأن يضمن:

- الرقابة على تطوير واعتماد وتوزيع وثائق السلامة والصحة المهنية.
- إتاحة وثائق إدارة السلامة والصحة المهنية لجميع العاملين والأطراف ذوي العلاقة.
- المراجعة الدورية للوثائق.
- توفير النسخ الحالية من الوثائق وإزالة النسخ التي انتهى العمل بها.

تضمن إدارة السجلات للكيانات أن تتمكن من إظهار التزامها بالمتطلبات وبالتطبيق الفعلي لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بها كما تم تصميمه. فإضافة لأهمية السجلات داخليا، سيكون على الكيانات مع مرور الوقت أن تبرز أدلة التزامها بالتطبيق أمام أطراف خارجية (مثل: المتعاملين، ومدققي أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية، والسلطات المنظمة للقطاعات، ومركز أبوظبي للصحة العامة).

لذا، يتضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية حداً أدنى من المتطلبات لحفظ وثائق وسجلات السلامة والصحة المهنية.

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (9) - الالتزام والمراجعة الإدارية*.

13-4 المراجعة الإدارية

للمراجعات الإدارية دور أساسي في التحسين المستمر وفي ضمان أن يستمر أي نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية في تحقيق متطلبات الكيان مع مرور الوقت. كما تتيح هذه المراجعات فرصة عظيمة للمحافظة على كفاءة وفعالية نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بالكيان.

إن السؤال الرئيسي الذي تسعى أي عملية للمراجعة الإدارية لأن تجيب عنه هو: "هل يعمل النظام؟" (مثلاً: هل هو مناسب وفعال، بالنظر لأنشطتنا واحتياجاتنا؟)

للاطلاع على المعلومات والمتطلبات التفصيلية من الكيانات عالية المخاطر التي عليها تطوير نظام داخلي لإدارة السلامة والصحة المهنية، يرجى الرجوع إلى *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - العناصر الأساسية للنظام الإداري - العنصر (9) - الالتزام والمراجعة الإدارية*.

5. تطوير وتطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية لدى الكيان

5-1 نقطة الانطلاق للتطوير

تدرك حكومة أبوظبي أن العديد من الكيانات في الإمارة لديها أنظمة قائمة لإدارة السلامة والصحة المهنية وبدرجات متفاوتة من التعقيد.

لذا، فإن الجدول الزمني الموضوع للتطبيق يمنح الكيانات ذات الأنظمة المحدودة مزيدا من الوقت والإرشاد من قبل مركز أبوظبي للصحة العامة أو من قبل السلطة المنظمة للقطاع المعني، لتمكين تلك الكيانات من تطوير نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بها.

وفيما يلي الخيارات المتاحة لتطوير وتطبيق نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية يتوافق مع متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية:

- بإمكان الكيانات التي ليس لديها أي نظام إداري أن تقوم بتطوير النظام الخاص بها بناء على متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.
- سيكون على الكيانات التي لديها نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية أن تقوم بإدخال المتطلبات الإضافية الخاصة بالإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية. وهذه المتطلبات الإضافية تشمل: أخذ التنظيم الذاتي بعين الاعتبار، ومتطلبات الإبلاغ الخارجي بشأن حوادث وأداء السلامة والصحة المهنية.

5-2 خطوات تطوير وتطبيق نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية

يوضح الشكل (6) خطوات تطوير وتطبيق نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية يمتثل لمتطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، وذلك بالمقارنة مع منهجية RADAR (النتائج R، التوجه العام A، التطبيق D، التقييم A، المراجعة R) ومنهجية PDCA (خطط P، نفذ D، إفحص C، تصرف A) لتطوير الأنظمة.

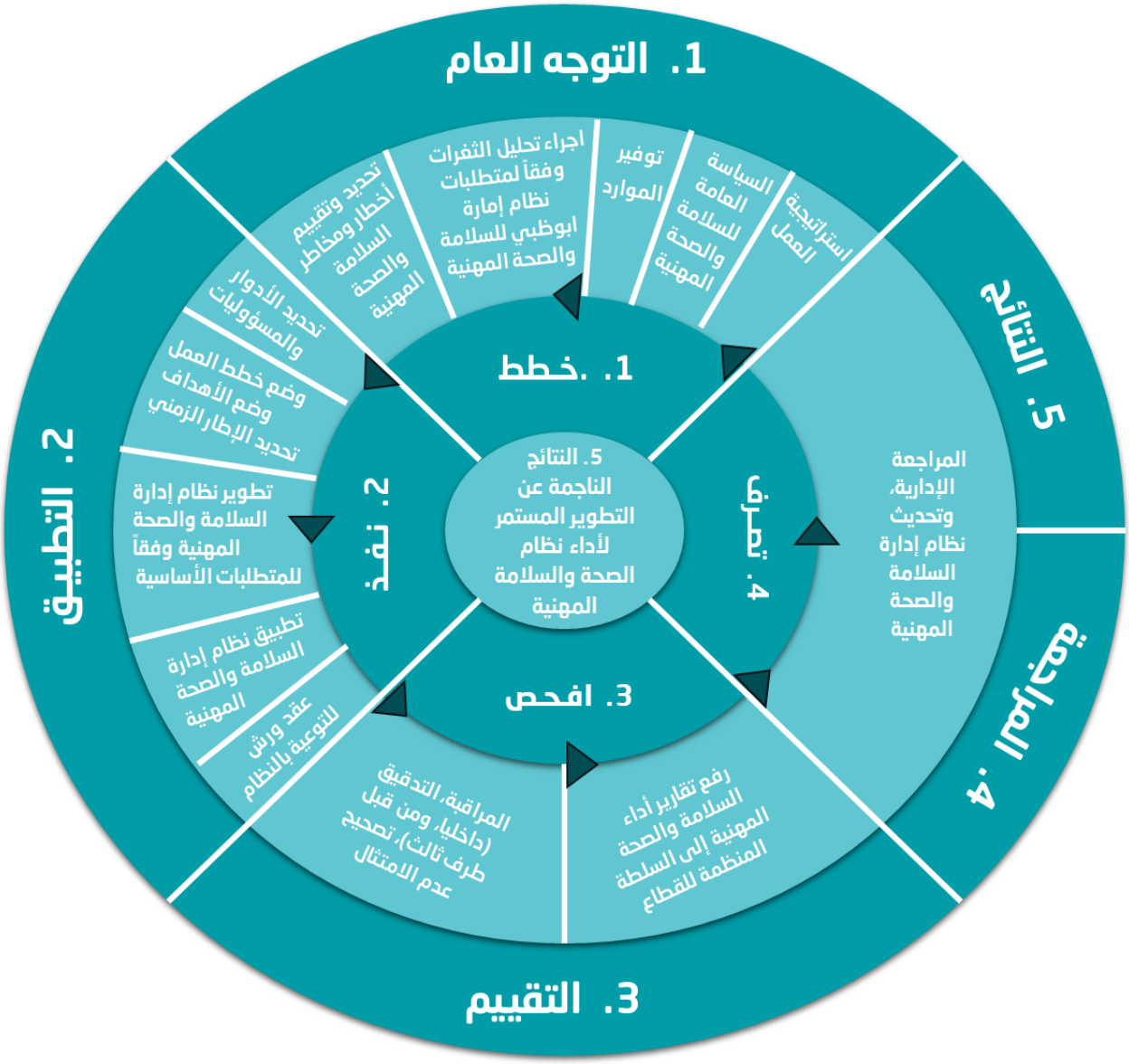

الشكل (6) – دورة التطوير والتطبيق ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية مقارنة مع منهجي PDCA وRADAR لتطوير الأنظمة

5-2-1 **النتائج:** التحسين المستمر في أداء السلامة والصحة المهنية

إن التحسين المستمر من المكونات الأساسية لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية، وهدفه هو تحسين الأداء المؤسسي للسلامة والصحة المهنية مع مرور الوقت. وتقوم دورة التحسين المستمر عادةً على دورة "RADAR" أو دورة "PDCA" (الشكل رقم 6).

من متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية أن يكون هناك مراجعة منتظمة لأداء الكيانات ولكفاءة أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية الخاصة بها.

وأحد المكونات الرئيسية الأخرى للنظام هو التركيز على التنظيم الذاتي، حيث يمكن للكيانات التي تقوم بتحديد حالات عدم المطابقة وتصحيحها ذاتياً، وهو ما يساهم في التحسين المستمر لأداء السلامة والصحة المهنية، أن يتم مكافأتها، مثلا من خلال تسريع وتسهيل إجراءات الترخيص الخاصة بها.

5-2-2 **التوجه العام (التخطيط):** خلال هذ المرحلة يجب القيام بما يلي:

- تحريك الموارد اللازمة.
- إعداد السياسة العامة للسلامة والصحة المهنية (تأكيد التزام الإدارة العليا).
- تحليل الثغرات في الأنظمة الإدارية الحالية مقارنة بمتطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.
- تحديد الأخطار وتقييم مخاطر السلامة والصحة المهنية.

5-2-3 **التطبيق (التنفيذ):** في هذه المرحلة، يجب:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية.
- وضع خطط العمل، بما في ذلك الجداول الزمنية للتطوير والتطبيق.
- تحديد أهداف ومستهدفات السلامة والصحة المهنية.
- إعداد نظام إدارة السلامة والصحة المهنية بما يتوافق مع المتطلبات الأساسية للإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.
- تطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية.
- توفير التوعية بأمور السلامة والصحة المهنية.

5-2-4 **التقييم (الفحص):** التحسين المستمر للنظام الإداري عن طريق:

- إدخال ممارسات قياس ومراقبة الأداء.
- مراقبة ورصد أداء السلامة والصحة المهنية.
- تدقيق وتقييم أداء النظام الإداري.
- تحديد حالات عدم المطابقة وتصحيحها.

5-2-5 **المراجعة (التصرّف):** التحسين المستمر من خلال:

- المراجعة الإدارية لفعالية النظام.
- مراجعة أهداف ومستهدفات السلامة والصحة المهنية.
- تحديث نظام إدارة السلامة والصحة المهنية حسبما يلزم.

3-5 إرشادات تطوير وتطبيق نظام إدارة السلامة والصحة المهنية

لمساعدة الكيانات على الالتزام بالمتطلبات، هناك المزيد من المعلومات ضمن *الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية -الوثيقة الإرشادية بعنوان: الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية.*

6. تاريخ تعديل الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

الإطار العام الأول للنظام صدر بعنوان "الإطار التشريعي لنظام إدارة البيئة والصحة والسلامة لإمارة أبوظبي" في يوليو 2009، بصورة دليل رئيسي وعدد من أدلة الممارسة الفنية التي حددت المتطلبات الشاملة للإطار العام، بالإضافة لمجموعة من الأدلة القطاعية التي حددت المتطلبات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في حينه. وقد اشتمل الإطار العام ذاك على المتطلبات الرئيسية التي تحتاج أي جهة حكومية / كيان من القطاع الخاص لاستيفائها عند تطوير وتطبيق نظام لإدارة السلامة والصحة المهنية، مع مراعاة أن يتم استكمال هذه المتطلبات من خلال إجراءات العمل الداخلية الخاصة بالجهة / الكيان.

بعد الانتهاء من تطوير الإطار العام أعلاه ونشره في يوليو 2009، برزت أهمية وجود جهة مركزية تتولى الرقابة على تطبيقه على مستوى الإمارة. وعليه، صدر في فبراير 2010 قرار المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي -اللجنة التنفيذية -بإنشاء مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

ابتداء من أكتوبر 2010، بدأ المركز بسلسلة من نشاطات التشاور والتواصل مع مختلف القطاعات لتحديث الإطار العام الذي صدر في يوليو 2009. وقد كان هذا التحديث جزءا من المراجعة الدورية والتحسين المستمر للإطار العام، وكذلك استجابة للدروس المستفادة من التطبيق، والتي أظهرت الحاجة لمتطلبات موحدة وأكثر تكاملاً على مستوى الإمارة. وقد تم في فبراير 2012 نشر الإصدار رقم (2.0) والذي، إضافة للسياسة العامة للإمارة وقرار المجلس التنفيذي والدليل الخاص بالنظام، تضمن سلسلة من الوثائق الفنية والوثائق الخاصة بالنظام الإداري (وهي: العناصر، الآليات، أدلة الممارسة الفنية، المعايير والقيم الارشادية المهنية، الأدلة الفنية الارشادية، والوثائق الإرشادية بشأن متطلبات تطبيق الإطار العام للنظام).

بعد نشر الإصدار (2.0) في مارس 2012، تم رصد وإدخال تعديلات وتغييرات إضافية في الإطار العام. وقد تم إدماج هذه التعديلات بصورة الإصدار (3.0)، والتي تعكس التغييرات في الوضع التنظيمي في الإمارة والدروس المستفادة من التطبيق، وأدخلت عدداً من التغييرات التي أشار بها الأطراف ذوي العلاقة.

يمكن تلخيص أهم التغييرات التي تضمنها الإصدار (3.0) في يوليو 2016، دون تغيير الهيكلة العامة للإطار العام، كما يلي:

- تعديل متطلبات وعناوين الوثائق بحيث تركز على السلامة والصحة المهنية.
- تعديل هيئة وتنسيق كافة وثائق الإطار العام كي تعكس شعار وهوية مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.
- تعديل الآليات (6.0) و (11.0) بحيث تركز كل منهما على الموضوع الخاص بها وتنتفي الازدواجية بينهما.
- تعديل الآلية (2.0) بحيث تركز على إدارة الإطار العام.
- تعديل الآلية (4.0) كي تتضمن متطلبات إلغاء شهادة اعتماد نظام إدارة السلامة والصحة المهنية الخاص بالكيان.
- تعديل العنصر (6) من العناصر الأساسية للنظام الإداري كي يتضمن متطلبات أدلة الممارسة الفنية (6.0) و(7.0).

- إلغاء أدلة الممارسة الفنية (6.0) بشأن متطلبات إدارة حالات الطوارئ، و(7.0) بشأن منع الحرائق وإجراءات التخطيط والسيطرة عليها.
- العديد من التعديلات الفنية ضمن أدلة الممارسة الفنية بناء على ما ورد عليها من تعليقات.

لاحقا لصدور القانون رقم (14 لسنة 2019) بإنشاء مركز أبوظبي للصحة العامة، تم نشر كافة وثائق الإصدار (3.0) من الإطار العام على الموقع الإلكتروني للمركز، متضمنة صفحة إضافية ضمن كل وثيقة للإشارة لاستمرار تطبيق تلك الوثائق بإشراف المركز.

أما في الإصدار الحالي من النظام (رقم 4.0)، فإنه يمكن تلخيص أهم التغييرات التي تم إجراؤها، ومن دون تغيير الهيكلة العامة للإطار العام، كما يلي:

- التعديل حيث يلزم لاحقا لصدور القانون رقم (14) لسنة 2019 بشأن إنشاء مركز أبوظبي للصحة العامة، بما في ذلك تعديل عناوين وهيئة وتنسيق كافة وثائق الإطار العام كي تعكس شعار وهوية مركز أبوظبي للصحة العامة.
- تعديل الآلية (7.0) وتغيير مسماها، بحيث تغطي متطلبات تسجيل كل من ممارسي السلامة والصحة المهنية ومقدمي الخدمات (الجهات المهنية العاملة) في هذا المجال، مع إلغاء الآلية (8.0) بشأن ممارسي السلامة والصحة المهنية.
- تعليق العمل بوثيقة المعايير والقيم الارشادية المهنية ، لحين مراجعتها وتحديثها لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية مع مراعاة الوضع المحلي في إمارة أبوظبي.

7. مراجعة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية

يقوم مركز أبوظبي للصحة العامة بمراجعة كافة الإضافات والتعديلات المقترحة على الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية، واعتمادها بحسب الاقتضاء (مثلا في ضوء معلومات جديدة و/ أو الظروف المستجدة) والإجراءات السارية. ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية - الآلية (10.0) طلب تطوير أو تحديث وثيقة ضمن الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية.

على مركز أبوظبي للصحة العامة أن يقوم بمراجعة الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية بواقع مرة كل سنتين على الأقل.

يجب أن يخضع كامل الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية لمراجعة شاملة بالتشاور مع كافة الأطراف ذوي العلاقة، وذلك بواقع مرة كل 5 سنوات من تاريخ الإصدار، كحد أدنى.

8. سجل تعديل الوثيقة

رقم الإصدار	تاريخ المراجعة	وصف التعديلات	الصفحات المعنية
4.0	15 يوليو 2024	التعديل حيث يلزم لاحقا لصدور القانون رقم (14) لسنة 2019 بشأن إنشاء مركز أبوظبى للصحة العامة، بما فى ذلك: • تغيير المسمى من مركز أبوظبى للسلامة والصحة المهنية إلى مركز أبوظبى للصحة العامة • تغيير شعار المركز وهيئة وتنسيق الدليل • الإشارة ضمن القسم (2-1) إلى أن للمركز تفويض بعض اختصاصاته لأية جهة حكومية أخرى أو تعهيد بعضها للقطاع الخاص بعد موافقة المجلس التنفيذى. • الإضافة إلى القسم (3-2) بشأن القرارات والقوانين الخاصة بالنظام • الإضافة إلى القسم (6) بشأن تاريخ تعديل الإطار العام للنظام • تعديل القسم (7) بشأن مراجعة الإطار العام للنظام	فى كامل الوثيقة
		تعديل محتويات القسم الخاص بالشكر والتقدير	4
		إلغاء القسم (2-1) من النسخة السابقة، بشأن رؤية حكومة إمارة أبوظبي	6
		تعديل القسم (8-1) ليعكس متطلبات القوى البشرية في مجال السلامة والصحة المهنية	11
		تعديل الأشكال (3) و (4) لتعكس بشكل أفضل الوضع الحالى فى الإمارة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبي للسلامة والصحة المهنية	16 ،15
		تغيير مسمى وموضوع الآلية 7.0 وإلغاء الإشارة إلى الآلية 8.0 (بشأن ممارسى ومقدمى الخدمات فى مجال السلامة والصحة المهنية)	17
		الإشارة (فى القسم (8-3)) إلى تعليق العمل بوثيقة المعايير والقيم الارشادية المهنية لحين مراجعتها	21
		من القسم (5-1)، إلغاء الملاحظة التى تطالب السياسة العامة للسلامة والصحة المهنية التى يتم تطويرها من	31

		قبل أى كيان، بأن تكون مستقلة عن أى سياسة عامة أخرى يتبناها الكيان	
		تعديلات تحريرية أخرى لتوضيح المتطلبات ومدى انطباقها، ولتعكس الوضع الحالى فى الإمارة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات الإطار العام لنظام إمارة أبوظبى للسلامة والصحة المهنية، وذلك دون تغيير المتطلبات.	فى كامل الوثيقة

PUBLIC

امسح رمز الاستجابة السريعة لزيارة منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا
Scan the QR code to visit our social media platforms